العدم وصارت موجودة بهذا الوجود واما في الواجب فلوجوه الاول انه لو وجود الواجب
تجرد لي عن الماهية بان يكون غير عارض لها التجرد لغيره لانه على هذا التقدير لا يكون وراءها
لاستلزامه التركيب فيكون نفسها ولا بد لذلك التجرد من علة لا يجوز ان تكون نفسه والا لتنافت
لوازمه مع اتحاد الملزوم لانه قد يكون مقتضيا للتجرد في الواجب وغير مقتض له بل في غيره فتكون
غيره فيكون ممكنا لاحتياجه في التجرد الى الغير فيلزم كون الواجب ممكنا وهو محال فثبت
كونه زائدا فقد تجرده لعدم الموجب لعروضه اى لم لا يجوز ان يكون تجرده لاجل عدم الموجب
للعروض اذ التجرد لكونه عدم العروض امر عدمي فيكفي فيه عدم علة العروض اذ الامور
العدمية يكفي فيها عدم علة ملكاتها فلا يحتاج الى علة وجودية قلنا فيحتاج الى علة
والواجب لا يفتقر الى ما سواه من وجودي او عدمي قيل الوجود مشكك اى الوجود ليس
طبيعة نوعية حتى يلزم تساوي افرادها في التجرد واللاتجرد بل هو مقول على افراده بالتشكيك
لانه في الواجب اولى واقدم منها في غيره والمقول على افراده بالتشكيك لا يلزم تساوي
افراده التي هي ملزوماتها في التجرد واللاتجرد لاختلافها بالماهية واعتبر النور المقول
بالتشكيك على الانوار فان نور الشمس يقتضي ابصار الاعشى دون غيره قلنا ان سلم هذا
تنزل عن منع غير مراد لانه منع على السند اى لا نم ان الوجود مشكك وان سلم فلا يمنع
اى كونه مقولا بالتشكيك المساواة بين وجود الواجب ووجود الممكن في تمام الحقيقة بل
يجب كونهما متساويين والا يلزم تركب الوجود او المباينة الكلية بين الوجودين
اذ على تقدير الاختلاف في تمام الحقيقة لا بد من ان يكون بين الوجودين امر مشترك او
لا يكون فان كان لزم التركيب مما به الاشتراك وما به الاختلاف وان لم يكن لزم المباينة

الكلية

٢٩

الكلية بين الوجودين وقد بان فساده مما حيث بينا ان الوجود بسيط وانه وصف مشترك
بين جميع الموجودات واذا كانا متساويين في تمام الحقيقة فلو اقتضى احدهما التجرد دون
الآخر لزم التنافي بين لوازم طبيعة واحدة وهو محال ولقايل ان يقول المباينة الكلية
بين الشيئين في الحقيقة لا تنافي الاشتراك في العارض فيجوز ان يكون الوجود المطلق وصفا
عارضا مشتركا بين الوجودين المتباينين في الحقيقة وايضا فالواقع هذا تنزل عن
الدليل الاول الى دليل آخر يدل على الزيادة على تقدير القول بالتشكيك تقريره ان سلم ان
الوجود مشكك فالمدعى وهو الزيادة حاصل ايضا لان الواقع على اشياء بالتشكيك لا بد
وان يكون من عوارضها والا لكان نفسها او جزءها وكلاهما لا يختلفان في الافراد بالاشد
والاضعف والاقدم والاحرى والاولى وغيره والا لم يكن ذلك الشيء بعينه جزء الكل
ولا نفسها اذ شيء واحد في طبيعته لا يختلف بذلك وهذا ظاهر اذ مقتضى الطبيعة الواحدة
واحد فالمعروضات ان تماثلت اى اتحدت بالنوع او تجانست اى اتحدت بالجنس لزم
المحال المذكور انفا وهو من التماثل الاتحاد في الملزوم مع الاختلاف في اللوازم ومن
التجانس تركب الوجود الذي هو الواجب وان تباينت اى لم يتحد في جنس
ولا في نوع كان كل واحد منهما مخالفا للآخر بالذات ومشاركا له في مفهوم ذلك العارض
وهو عين المدعى لانا لا نعني بكون الوجود زايدا على ماهية الواجب الا ان الوجود
شيء عرض له وفيه نظر اما اولا فلان قوله الواقع على اشياء بالتشكيك لا بد وان يكون من
عوارضها يكفيه في حصول هذا الغرض ولا يحتاج الى هذا الترديد المذكور وابطال الاقسام
واما ثانيا فلان هذا الجواب يناقض الجواب الاول لانه يقتضي جواز كونها الوجودات

Copyright © King Saud University